

موجز السياسات 3

العلاقة بين العنف ضد المرأة والتطرف العنيف

مقدمة

هذا الموجز حول السياسات هو ملخص لورقة أعدها سليم القلال، أستاذ مساعد ومدير قسم علم النفس بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس. وهذه الورقة هي الثانية في سلسلة تتكون من ثلاث أوراق حول النساء والتطرف العنيف في تونس. طلبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إعداد البحوث كجزء من مشروع مشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز البحوث والدراسات والتوثيق والاعلام حول المرأة في تونس ومركز المساواة بين الجنسين والسلام والأمن بجامعة موناخ. وجهات النظر الواردة في هذا العمل تُعبّر عن آراء كاتب الورقة الشخصية، ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز المساواة بين الجنسين والسلام والأمن بجامعة موناخ.

يتناول موجز السياسة هذا العلاقة بين العنف ضد المرأة والتطرف العنيف في تونس. هناك جدال كبير حول العلاقة بين العنف ضد المرأة ودور المرأة في التطرف العنيف. تشير الدراسات إلى أن عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة كانا من العوامل الرئيسية التي تمكّن النساء من مقاومة التطرف والتطرف العنيف. كما تشير الدراسات الثانوية من منطقة شمال إفريقيا إلى أن العنف ضد المرأة يدفع بعض النساء والرجال إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من البحث لفهم هذه العلاقة وتداعياتها بشكل أفضل. قد تكون هذه النتائج مصدراً محتملاً تستند إليه برامج منع التطرف العنيف ومكافحته في تونس. مستويات العنف ضد المرأة في تونس مرتفعة.

ووفقاً لمسح أجراه عام 2010 المكتب الوطني للأسرة والسكان، تعرّض 48% من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف خلال حياتهن. قالت نسبة كبيرة من النساء أنهن تعرضن للعنف الجسدي (32%) والعنف النفسي (29%) والعنف الجنسي (16%) والعنف الاقتصادي (7%). تؤثر الهياكل الاجتماعية للإناث والذكور على أدوار النساء والرجال وعلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لكل منهما. تبقى الإناث في تونس في وضع اجتماعي ثانوي مرتبط بالمحيط الخاص، في حين ترتبط الذكورة بأدوار ذات قيمة اجتماعية في المجال العام. يجب النظر إلى العنف ضد المرأة في تونس في سياق هذه الهياكل الاجتماعية التي تراعي الفوارق بين الجنسين والتي يتم من خلالها وبسهولة تأسيس أيديولوجيات محافظة وقد تصبح أيديولوجيات متطرفة تبرر استخدام العنف. تتمثل أهم نتائج البحث هي:

- توجد علاقة واضحة بين حماية حقوق المرأة والتطرف العنيف.
- الفهم الأفضل للعلاقة بين العنف ضد المرأة في المحيطين العام والخاص - بما في ذلك عنف الشريك والتحرش الجنسي في مكان العمل والأماكن العامة والعنف الموجه ضد القيادات والناشطات من النساء - والتطرف العنيف سيلعب دوراً في وضع برامج منع التطرف العنيف ومكافحته.
- إن مستويات العنف ضد المرأة في تونس مرتفعة، وتتفاقم بسبب الإيديولوجيات المحافظة المتطرفة التي تبرر مثل هذا العنف، بغض النظر عن الإصلاحات القانونية الأخيرة بشأن العنف ضد المرأة.

بحقوق المرأة في مُسودة المشروع في جدال أدى إلى احتجاجات عامة. ومع ذلك، كانت نتيجة الاحتجاجات اعتماد نصوص يميزها حضور أكبر للنوع الإجتماعي في الدستور النهائي .

هناك بعض الجماعات التي دعت أيضاً إلى إلغاء قانون الأحوال الشخصية الذي يسمح، ضمن جملة أمور، بالطلاق، وهو الأمر الذي تعتقد هذه الجماعات أنه يتعارض مع الإسلام. بالنسبة لهذه المجموعات، يعد قانون الأحوال الشخصية، الذي تم إقراره عام 1956، رمزاً لليبرالية دولة الرئيس بورقيبة التي حررت النساء ودمرت وحدة الأسرة التقليدية.

ومن النتائج المقترحة لخطّة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن لزيادة الوعي للحصول على الدعم لتنفيذ الخطّة، هي حملة التوعية المجتمعية وتغيير العقلية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات التي تعترزم، ضمن جملة أمور أخرى، إنتاج خطّة اتصال لمحاربة جميع أشكال التطرف العنيف. هذا بالإضافة إلى أطر خطّة العمل الوطني بشأن حماية النساء والفتيات من التطرف العنيف. ومن النتائج المقترحة إنشاء أنظمة إنذار مبكر تقدم تقارير عن النساء والأطفال الذين ينتمون إلى جماعات متطرفة عنيفة، وإدماج مقاربة للنوع الاجتماعي في أنظمة الإنذار المبكر لمنع العنف ضد المرأة .

ب.التقاطع بين السياسة والعنف ضد المرأة

تؤكد الأدلة الثابتة على العلاقة بين التنافس السياسي باسم التحرر أو التقدم أو الدين من ناحية، والعنف ضد المرأة والسيطرة على

أدى تزايد عدم المساواة والإحباط بسبب التطلعات التي لم تتم تلبيةها بعد ثورة الياسمين إلى زيادة مشاعر الإقصاء من جانب الرجال والنساء.

تؤثر العوامل الثقافية والإيديولوجية والسياسية والنفسية والاجتماعية - العديد منها يستند إلى عدم المساواة بين الجنسين - على العنف ضد المرأة وتطرف المرأة.

ملخص التحليل والنتائج الرئيسية

أ. القوانين الخاصة بالعنف ضد المرأة

قام الرئيس السابق بن علي بتوسيع حقوق المرأة في أوائل الألفية الثانية كوسيلة لإظهار اتباع تونس لنهج الحداثة. ومع ذلك، كان للمرأة دور مهم في إسقاط نظام بن علي في ثورة الياسمين عام 2011.

تبنت الحكومة قانوناً لمكافحة العنف ضد المرأة في جويلية 2017، وقد اعتمد هذا القانون تعريفاً واسعاً للعنف، بما في ذلك العنف الجسدي والاقتصادي والجنسي والسياسي والنفسي. يوفر القانون آلية لحماية الضحايا، مثل المساعدة القانونية والنفسية. وقد تم تعديل القانون الجنائي لمنع إصدار عفو عن مرتكب العنف الجنسي ضد قاصر إذا تزوج الجاني الضحية، وهو الأمر الذي يُعدّ خطوة هامة ونوعية كبيرة.

أدى سقوط حكومة بن علي وإقرار الدستور الجديد في عام 2014 إلى رفع القيود المفروضة على حرية التعبير وسمح بحرية الصحافة. وقد ساهم ذلك في صعود خطاب أكثر تطرفاً وظهور مجموعات متطرفة عنيفة. أثناء وضع الدستور في عام 2014، تسبب الحكم المتعلق

من المناخ الاجتماعي الذي يؤدي إلى التطرف، فضلاً عن مشاكل تهميش المرأة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

كما تتحول النساء إلى مجموعات متطرفة عنيفة بسبب الضغوط الاجتماعية والأسرية وعدم المساواة. على سبيل المثال، الانهيارات الأسرية، والعنف في الأسرة و / أو المجتمع ، والضغوطات الاجتماعية للزواج والبحث عن مجموعة تعد بتوفير الأمان.

يمكن أن يكون التطرف بين النساء نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للعنف القائم على النوع الاجتماعي. يصف بوتيه في بحثه «معاناة النساء من طفولة صعبة، مرتبطة بغياب والدهن، وأحياناً مرتبطة بالإساءة». بعض الأفراد تراوهم أفكار انتحارية أو يعانون من مشاكل نفسية وعقلية خطيرة. يشير دوهاميل إلى أن العديد من النساء المتطرفات لديهن تاريخ في إيذاء النفس أو محاولة الانتحار. يبدو أن هذا العنف، الذي ينقلب

د. المستوى التعليمي، المهنة والتطرف العنيف

كان عدد الطلبة والطالبات في العينة من الذين يدرسون اختصاصاً علمياً أكثر بالمقارنة مع الذين يدرسون العلوم الاجتماعية في الجامعة. يتوافق هذا الاستنتاج مع انتشار النقابات الطلابية ذات الانتماء الإسلامي في كليات العلوم .

لم تُظهر البيانات التي تم جمعها لهذه الدراسة وجود ارتباط بين مستوى التعليم والانخراط في التطرف العنيف. هناك حاجة إلى مزيد من

سلوكها من ناحية أخرى. وتمشياً مع فكر الجماعات المتطرفة العنيفة، حاولت هذه الجماعات التي تعارض تحرر الدولة في تونس، إعادة الزواج «التقليدي» من خلال إخراجها من سيطرة سلطة الدولة. على سبيل المثال، ظهر الزواج العرفي من جديد، خاصة بين الشباب السلفيين ، وهو زواج بدون عقد مكتوب أو وضع قانوني لا يتم تسجيله في الدوائر الرسمية للدولة. يمكن للرجل إنهاء هذا الزواج التقليدي وحده في أي وقت دون وجود أي ضمانات ليعترف بهذا الزواج أو بالأطفال الناجمة عنه. كان هناك أيضاً دفع يعتمد حججاً اقتصادية ودينية للسماح بتعدد الزوجات والاعتراف به.

تعارض الجماعات المتطرفة في تونس الاختلاط وتشجع الفصل بين الجنسين في المدارس (رياض الأطفال والمدارس الابتدائية) وأماكن العمل وبعض المؤسسات الإدارية واجتماعات الأحزاب السياسية. كما تعارض الجماعات المتطرفة وجود النساء في الأماكن العامة. كانت السيطرة على لباس المرأة بمثابة حجر الأساس للحماية المتطرفة، التي تنتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتهديدات في الأماكن العامة. استهدفت الحملات النساء بالدعوة إلى ارتداء الحجاب أو النقاب.

ت. القوة، العنف ضد المرأة والتطرف العنيف

تفاعل قضايا عدم المساواة بين الجنسين، والعنف ضد المرأة والتطرف العنيف بطرق مختلفة. تستفيد الجماعات المتطرفة العنيفة

البحث لفهم طريقة تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي والتهميش السياسي على النساء ذوات المستويات التعليمية المختلفة.

التوصيات

[بالنسبة للحكومة:](#)

1. يجب على الحكومة دعم إصلاح قانون الزواج لمنع عنف الشريك ضد المرأة.

2. يجب على الحكومة تطوير وتنفيذ برامج تراعي الفوارق بين الجنسين لإزالة التطرف وإعادة تأهيل وإدماج المتطرفين العنيفين.

3. ينبغي على الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين دعم البرامج والخدمات للنساء الناجيات من العنف، ومعالجة ردود الفعل المرتبطة بتمكين المرأة، من خلال:

أ. تعزيز رسائل المساواة بين الجنسين في المجتمعات وفي الأماكن العامة المختلفة، مثل المدارس والجامعات والفضاءات الدينية والتقارير الإعلامية.

ب. زيادة إدراك أفراد الأمن ومتدخلي الصف الأول للاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي وذلك بهدف الإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة وتقديمها إلى العدالة، على أساس أفضل الممارسات وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني النسائية التي تستجيب لهذه الحالات.

ت. تعزيز عدد النساء على صعيد قيادات الصف الأول في الشرطة والدورات التدريبية للكشف

عن حالات العنف ضد المرأة والاستجابة لها. **ث.** تدابير خاصة من الحكومة وتوفير الدعم لزيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرارات.

ج. التشاور مع منظمات المجتمع المدني النسائية من أجل فهم التحديات العملية لتطبيق قانون حماية المرأة على الصعيدين الوطني والمحلي / البلدي بصورة أفضل.

ح. زيادة الإحصاءات عن حجم العنف ضد المرأة في تونس.

4. يجب على الحكومة تمويل الخدمات النفسية والاجتماعية والبرامج الاجتماعية والعنف اللائي ربما تعرضن للعنف المتصل بالتطرف العنيف، واللائي ربما انضم أحد أفراد أسرهن إلى الجماعات المتطرفة أو تم استهدافهم للتجنيد.

5. يجب على الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين دعم إجراء مزيد من الدراسات في الروابط بين العنف ضد المرأة والتطرف العنيف من أجل تطوير برامج واستراتيجيات لمنع كلاهما.

6. ينبغي إنشاء آليات رصد خاصة على المستوى المحلي والإقليمي والوطني لضمان تنفيذ القانون المتعلق بالعنف ضد المرأة. يجب أن يكون التدريب على أبعاد النوع الاجتماعي للعنف والاستجابة لمثل هذه الحوادث أساسيا لجميع الموظفين المعنيين بإنفاذ القانون.

7. يجب على الحكومة والهيئات القانونية دعوة المجتمع المدني، بما في ذلك النساء، ومجموعات الشباب وغيرهم من الخبراء ذوي

المدني ذات الصلة، والمنظمات المانحة، مساعدة الحكومة التونسية على تطوير أنظمة للإنذار المبكر تراعي الفوارق بين الجنسين من أجل منع التطرف العنيف والعنف ضد النساء والفتيات، بما يتوافق مع خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325.

الصلة لتبادل المعرفة والأفكار حول أفضل الممارسات في تشجيع التماسك الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.

بالنسبة للمجتمع المدني والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمات البحثية:

1. المساواة بين الجنسين هي مفتاح منع التطرف العنيف ومكافحته. ينبغي تطوير وتنفيذ المبادرات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين مع مختلف أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والمحلي.

2. ينبغي على منظمات المجتمع المدني تشجيع المواقف المتساوية تجاه المرأة من خلال دعم وتشجيع ظهور المرأة ومشاركتها في المجال العام (الشرطة، الجيش، الرياضة، وسائل الإعلام، إلخ) وفي عمليات صنع القرار على المستوى السياسي.

3. يجب على منظمات المجتمع المدني دعم وتوجيه القيادات والجمعيات النسائية لتقديم المشورة للحكومة في تصميم برامج مكافحة التطرف العنيف ومكافحته.

4. يجب على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية المساهمة والترويج للسياسات والبرامج التي تراعي النوع الاجتماعي وبرامج منع التطرف العنيف ومكافحته. كما عليهم تعزيز المساواة بين الجنسين وتجنب الصور النمطية حول النوع الاجتماعي في عملهم ومشاركتهم مع الحكومة والمجتمع.

5. ينبغي على الأمم المتحدة، وخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمات المجتمع

المراجع

Cherif, B. "Le mariage coutumier gagne du terrain chez les salafistes tunisiens"; Mr. Kapitalis. 30 janvier 2013, <http://www.kapitalis.com/societe/14191-le-mariage-orfi-coutumier-gagne-du-terrain-chez-les-salafistes-tunisiens.html>

Duhamel, Cindy et Alexandre Ledrait. "Djihad au féminin : promesse d'une solution aux éprouvés pubertaires". *Adolescence* 35, 2 (2017): 413-432. <https://www.cairn.info/revue-adolescence-2017-2-page-413.htm>

Héritier, Françoise. *Masculin, Féminin, la pensée de la différence*. Paris : Odile Jacob, 1996.

Office National de la Famille et de la Population. "Enquête nationale sur la violence à l'égard des femmes en Tunisie". Tunis : Ministère de la Santé, 2010, <http://www.medicities.org/documents/10192/54940/Enqu%C3%AAt+ Nationale+ Violence+ en vers+ les+ femmes+ + Tunisie+ 2010.pdf>.

République Tunisiene. Ministère de la Femme, de la Famille, de l'Enfance et des PErsonnes Agées Childhood and the Elderly. "National Action Plan 2018-2020 for the Implementation of the UN Security Council Resolution 1325 on Women, Peace and Security and its Complementary Resolutions". Tunis: Ministry of Women, Family, Childhood and the Elderly and UN Women, 2018.

Tamaru, Nanako, Olivia Holt-Ivry et Marie O'Reilly. "Beyond Revolution: How Women Influenced Constitution Making in Tunisia". New York : ONU Femmes et Inclusive Security, 2018, https://www.inclusivesecurity.org/wp-content/uploads/2018/03/Beyond-Revolution_Constitution-Making-in-Tunisia.pdf.

Toutin, Thierry. "Quête identitaire et repli Communautaire". *Criminalistique* 1 (2018): 26-30, <https://www.cairn.info/revue-criminalistique-2018-1-page-26.htm>

Youssef, Maro et Hamza Mighri. "Women's Groups Take on Radicalization in Tunisia". Washington, D.C. : Dotation Carnegie pour la Paix Internationale, 26 mars 2019. <https://carnegieendowment.org/sada/78685>.

وجهات النظر الواردة في هذا العمل تُعبّر عن آراء كاتب الورقة الشخصية، ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز المساواة بين الجنسين والسلام والأمن بجامعة موناش.



MONASH
University

MONASH
GENDER
PEACE AND
SECURITY